

مفهوم الأمن الإسرائيلي: التناقض الوظيفي و كارثة السابع من أكتوبر

وقد أدى هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى تجديد التركيز على مختلف مكونات مفهوم الأمن. تزعم المقالة أن مفهوم الأمن يتكون من ثلاث طبقات - نظرية الأمن؛ استراتيجية الأمن؛ ومفهوم العمل - وعدم التوافق بينهما - هو أحد الأسباب البارزة لفشل إسرائيل. بهذه الطريقة، يحاول المقال تقديم إجابة جزئية على سؤال سبب فشل هجوم 7 أكتوبر، على عكس تحقيقات جيش الدفاع الإسرائيلي حتى الآن التي تناولت ما حدث. ووفقاً للمؤلف، فإن التركيز المتجدد على الموضوع لا ينطوي على تمييز واضح بما فيه الكفاية بين مفهوم الأمن وتطبيقه من خلال القرارات الأمنية. كانت مبادئ مفهوم الأمن الحالي ذات صلة كافية للتعامل بنجاح مع هجوم 7 أكتوبر، وكان الفشل الرئيسي ناتجاً عن الطريقة التي تم بها تطبيق مبادئ مفهوم الأمن فعلياً من قبل كل من المستويين السياسي والعسكري. يعرض المقال ويحلل الطبقات المختلفة، والتناقض بينهما في السنوات التي سبقت 7 أكتوبر 2023، ويناقش التصحيحات اللازمة لتحسين عمليات صنع القرار والتماسك الوظيفي لمفهوم الأمن.

الكلمات المفتاحية: مفهوم الأمن، عقيدة الأمن، استراتيجية الأمن، المفهوم التشغيلي، الاستراتيجية الكبرى، تقييم الوضع الاستراتيجي، الخطط التشغيلية، خطة بناء القوة متعددة السنوات

مقدمة

في أعقاب هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول وحرب السيف الحديدي، تجدد الاهتمام بمفهوم الأمن الإسرائيلي، ويمكن ملاحظة عدد من التوجهات المختلفة بشأن هذه القضية المتجددة:

- نهج يركز المناقشة بشكل رئيسي على المستوى العملي، مع التركيز على الثغرات التي تم اكتشافها في الاستخبارات وفي بناء وتشغيل القوة قبل الحرب. وهنا يشير مؤيدو هذا النهج إلى التغيير المطلوب في مفهوم الأمن بعد الحرب، لا سيما فيما يتعلق باستثمار الموارد الضخمة اللازمة لتعزيز جيش الدفاع الإسرائيلي، مع مواجهة التحديات العسكرية المتوقعة في الحروب المستقبلية. ويمثل عمل [لجنة ناجل](#) لدراسة ميزانية نظام الدفاع وبناء القوات هذا النهج عملياً.
- ويركز نهج آخر على ضرورة تكييف المبادئ الأساسية لمفهوم الأمن مع الواقع الحالي، مع التركيز على الثغرات التي ظهرت قبل الحرب [في مفهوم الردع الإسرائيلي](#) ضد الجهات الفاعلة من غير الدول.
- ويركز آخرون النقاش على ضرورة تحسين عمليات صنع القرار على مستوى القيادة السياسية. على سبيل المثال، [مشروع القانون](#) الذي قدمه أعضاء الكنيست غادي أيزنكوت ويولي إدلشتاين، والذي يهدف إلى إلزام الحكومة القادمة بصياغة استراتيجية أمنية وطنية مكتوبة ومعتمدة.
- [ويرى البعض](#) أن المشكلة تكمن في أن إسرائيل لا تمتلك في الواقع مفهوماً أمنياً رسمياً محدثاً - وهو ما يجعل من الصعب تطوير استجابة أمنية للتحديات التي تواجهها.
- نهج يسعى إلى صياغة مفهوم أمني جديد يتكيف مع الظروف التي أدت إلى أحداث السابع من أكتوبر ونتائج حرب السيف الحديدي، ويرتكز على أفكار [الوقاية](#)، والتنفيذ "العصبي"، و [السلوك شبه القوي](#).

خلف هذه المناهج المختلفة تكمن افتراضات خفية حول الإخفاقات الرئيسية التي أدت إلى كارثة السابع من أكتوبر/تشرين الأول. ومن الممكن أيضاً أن تكون هناك دوافع إضافية للنهج المتطورة في التعامل مع هذه القضية. على سبيل المثال، قد يخدم تركيز الخطاب على المستوى العملي رغبة المستوى السياسي في تقليص نصيبه من اللوم في أحداث السابع من أكتوبر/تشرين الأول.

نقطة البداية لهذه المقالة هي أن مفهوم الأمن يتكون من ثلاث طبقات مختلفة - نظرية الأمن، واستراتيجية الأمن، والمفهوم التشغيلي - والتي يجب أن تكون متسقة مع بعضها البعض. قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول، لم يكن هناك تماسك وظيفي بين هذه الطبقات، الأمر الذي أعاق إلى حد كبير الاستجابة الأمنية الإسرائيلية للتهديدات الموجهة ضدها. تتناول المقالة محتوى طبقات مفهوم الأمن والفجوات التي نشأت بينها.

والاستنتاج الرئيسي الذي خلصنا إليه من هذا التحليل هو أن المبادئ الأساسية لعقيدة الأمن ظلت صالحة للظروف الاستراتيجية لإسرائيل عشية السابع من أكتوبر/تشرين الأول، ولكنها لم تطبق عملياً على مستويات أخرى في السنوات التي سبقت الهجوم على إسرائيل. في هذا الإطار، انحرفت القيادة السياسية عن المبادئ الأساسية لعقيدة الأمن، وخاصةً مبدأ الردع، ولم تُمارس سيطرة كافية على المفهوم العملي لحرب الدفاع الإسرائيلي وكل ما يتعلق بالتماسك والتناغم المطلوبين بين طبقاته الثلاث. كما ابتعد المفهوم العملي لحرب الدفاع الإسرائيلي على مر السنين عن بعض ركائز عقيدة الأمن، وانتهك عملياً التوازن بين الطبقات، وتصرف وفقاً لمنطق يتعارض مع عقيدة الأمن، ولم يُناقش بعمق مع القيادة السياسية.

ولكي تستعيد إسرائيل أمنها القومي بعد حرب السيف الحديدي، فإنها مطالبة بالحفاظ على المبادئ الأساسية لعقيدة الأمن وتطويرها، وخلق التماسك مع استراتيجية الأمن والمفهوم العملي، وبالتالي خلق التماسك المطلوب في مفهوم الأمن. وإلى جانب ذلك فإن تحول إيران إلى دولة نووية سوف يتطلب التفكير في تكييف مفهوم الأمن مع هذا الواقع. وتقع المسؤولية الرئيسية في هذا الأمر على عاتق المستوى السياسي، ويتطلب الأمر تحسين عملية صنع القرار ورصد القضايا الأمنية بشكل كبير.

الإطار المفاهيمي

إن مفهوم الأمن ليس وصفة دقيقة للتعامل مع كل التحديات الأمنية، بل إنه يشكل إطاراً شاملاً لخلق استجابة أمنية عامة للوضع الأساسي الذي تعيشه دولة إسرائيل. وهذه الاستجابة سوف تمكنها، استناداً إلى اتخاذ قرارات محددة، من التعامل بنجاح مع التحديات والأزمات العديدة التي تواجهها. ويرتكز الإطار المفاهيمي المقدم هنا على فحص ثلاث طبقات مع وجود روابط أساسية بينها، والتي تشكل في مجموعها النقاط الرئيسية لمفهوم الأمن الإسرائيلي. هذا المفهوم ليس منصوفاً عليه في وثيقة مكتوبة معتمدة، بل هو جزء من التوراة الشفوية.

وعلى المستوى الأعلى توجد مكونات مفاهيمية للتعامل مع الوضع الأمني الأساسي لإسرائيل والمبادئ الأساسية للرد على المستوى الاستراتيجي. هذه هي طبقة نظرية الأمن. أما الطبقة الثالثة فهي الطبقة التنفيذية - المفهوم العملي لبناء القوة الأمنية العسكرية لإسرائيل وتشغيلها. إن الطبقة التي تربط بين هذه المستويات هي استراتيجية الأمن، والتي تعبر عن التفضيلات الاستراتيجية للمستوى السياسي، إلى جانب القرارات المتعلقة بالسياسة الأمنية قصيرة الأمد استناداً إلى تقييمات الوضع الاستراتيجي الأمني المستمر.

طبقة نظرية الأمن

إن عقيدة الأمن هي اسم جماعي للاتفاقيات الأساسية التي تشكل أساس تعامل إسرائيل مع مشاكلها الأمنية الأساسية. تعكس هذه الاتفاقيات - التي هي مستمرة ومستقرة إلى حد كبير بمرور الوقت - ما يلي:

- أهداف الرؤية الوطنية لإسرائيل، مثل بناء وطن قومي للشعب اليهودي؛ التطلع إلى السلام؛ الرغبة في التواصل مع البيئة؛ العلاقات المطلوبة مع العالم؛ العلاقة مع يهود الشتات.
- - تحديد الظروف الأمنية الأساسية للبلاد، مثل التعامل مع العداء الإقليمي الأساسي؛ الظروف الجغرافية والطبوغرافية، وظروف عدم التماثل وعلاقات القوة؛ التدخل الخارجي في المنطقة.
- المبادئ الأساسية للاستجابة للأمن الوطني، مثل التوجه الأمني الشامل؛ التقسيم (بحسب بن جوريون) بين "القوة الدائمة" و"القوة الساحقة"؛ - هندسة النظام الدفاعي والمخرجات الاستراتيجية المطلوبة.

وتشير هذه الاتفاقيات إلى العناصر الأساسية التي توجه النهج الأمني الشامل لإسرائيل والمنطق العملي الذي يهدف إلى توجيه تصرفات المستويات السياسية والأمنية في الطبقات الإضافية من مفهوم الأمن. ومن بين أمور أخرى، فإن هذه العناصر الأساسية قادت واضعي مفهوم الأمن الإسرائيلي في وقت مبكر إلى استنتاج مفاده أنه من غير الممكن فرض نهاية للصراع مع العرب من خلال القوة، وأن الأمر يتطلب موقفاً حازماً طويل الأمد حتى يتم خلق التغيير بينهم. ولذلك اعتمدت الدولة استراتيجية أمنية دفاعية، وإلى جانبها عقيدة عسكرية هجومية. إن اختيار استراتيجية الأمن الدفاعية ينطوي على افتراض أن الصراع الإسرائيلي العربي سوف يتم حله في نهاية المطاف من خلال التحركات الدبلوماسية المبنية على موقف إسرائيلي حازم ("الجدار الحديدي").

وينبع هذا من حقيقة أن طبقة نظرية الأمن تركز على قضايا مثل المزيج بين قدرة المجتمع الإسرائيلي على الصمود، التي بنيت خلال فترات الهدوء، وقوته الساحقة في أوقات الحرب؛ الحاجة إلى الردع الأساسي، والميزة العسكرية والتعليمية والتكنولوجية النوعية؛ وفي عمليات صنع القرار النوعي في مجال الأمن الوطني وما شابه ذلك.

وتتضمن نظرية الأمن أيضاً الإشارة إلى المنطق المبدئي للعمل المستمد من هذه العناصر الأساسية. وتتناول هذه الحجج مسائل مثل: درجة الاستقلال مقابل اعتماد إسرائيل الأمني والعسكري على البلدان الأخرى؛ الأسباب والأهداف ذات الصلة بالحرب؛ الحدود الأمنية لإسرائيل؛ طبيعة العلاقة مع اليهود في الشتات؛ قضايا الأمن الداخلي ومعاملة الأقليات؛ وغيرها من القضايا على المستوى المفاهيمي المبدئي.

وفي هذا الإطار، تحدد طبقة العقيدة الأمنية أيضاً المخرجات الاستراتيجية المطلوبة لتعزيز أمن إسرائيل. إن المخرجات الأكثر شهرة هي الركائز الثلاث التي أنشأها ديفيد بن جوريون: الردع، والإنذار، والحل، والتي سعت لجنة ميريدور (2006) إلى إضافة ركيزة دفاعية إضافية إليها. وتحدد عقيدة الأمن ضرورة الحفاظ على هذه الركائز للحفاظ على أمن دولة إسرائيل. وفي الواقع العملي فإن وجودهم يعتمد على تصرفات المستويات السياسية والأمنية على المستويات الإضافية لاستراتيجية الأمن والمفهوم العملياتي. تعرف نظرية الأمن احتياجات الحفاظ على الأمن، ودور الطبقات الأخرى هو تنفيذها عملياً.

وينبع هذا أيضاً من أهمية التناسق بين مبادئ الأمن القومي المحددة في العقيدة الأمنية والإجراءات على المستويات الأخرى. حجتى هي أنه قبل هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول، لم يكن هناك تماسك ضروري بين المستويات الثلاثة، إذ كانت مبادئ العقيدة الأمنية صالحة وملئمة للواقع الاستراتيجي

الإسرائيلي، ولكن لم يتم تنفيذها من قبل المستويات السياسية والعسكرية، كما هو مطلوب في المستويات الأخرى من مفهوم الأمن. ومن المهم التأكيد على أن الكفاية أو التماسك بين الطبقات في سياق الردع والإنذار واتخاذ القرار والدفاع ليس سمة مستقلة وتلقائية، بل يتطلب جهداً مستمراً ومتسقاً للحفاظ عليه من قبل المستويات السياسية والأمنية.

طبقة استراتيجية الأمن

إن استراتيجية الأمن هي اسم شامل لنظرة الأمن القومي العالمية للحكومة الحالية، إلى جانب سياستها الأمنية الفعلية. تهدف هذه الطبقة إلى معالجة التحديات الأمنية على المدى القصير والمتوسط، مع التباين حسب الظروف، وهي تحدد مخرجات أمنية أكثر تحديداً من عقيدة الأمن. تشكل هذه الطبقة جسراً بين مبادئ نظرية الأمن والمفهوم العملي.

في هذا المنظور، تتضمن طبقة إستراتيجية الأمان مستويات متعددة من الإدراك والعمل. أولاً، الإستراتيجية الكبرى للمستوى السياسي، والتي تعبر عن نظرتهم للعالم فيما يتعلق بسبل التعامل مع أمن البلاد. وتتضمن الإستراتيجية الكبرى تفضيلات الحكومة في التعامل مع المشاكل الأمنية، استناداً أيضاً إلى تفضيلاتها السياسية. ولذلك، فإن الإستراتيجية الكبرى تميل إلى التغيير مع تغيير الحكومات أو القادة. ثانياً، سياسة أمنية يتم تحديدها دورياً في سياق صورة التهديد والفرص والموارد في سياق معين، من أجل تعزيز الأنشطة الأمنية وفقاً للاستراتيجية الكبرى للحكومة والتقييمات الدورية للوضع، مع بذل الجهود لتكييفها مع المخرجات المطلوبة والتي يتم تحديدها أيضاً على مستوى العقيدة الأمنية. ثالثاً، التعامل مع الأزمات أو المواقف المتفجرة التي تتطلب اتخاذ القرارات الفورية.

لقد امتنعت الحكومات الإسرائيلية عموماً عن صياغة استراتيجية رسمية كبرى من شأنها أن تشكل توجيهاً للسلوك السياسي والأمني خلال فترة حكمها. إن العبء الثقيل المتمثل في المشاكل الأمنية المستمرة يشجع صناع القرار على التركيز على الأمور اليومية على حساب صياغة استجابات استراتيجية طويلة الأجل والعمل المنهجي للموظفين في هذه السياقات. ولكن هذا التفضيل لا ينبع فقط من قوة ظل الحاضر، بل أيضاً من ثقافة استراتيجية تفضل الانشغال المفرط بالحاضر على حساب التفكير الاستراتيجي الأعمق.

وبعد كل شيء، ليس هناك حد حقيقي للوقت أو الموارد أو الخبرة اللازمة لإجراء تفكير استراتيجي واسع النطاق، وفي الواقع الأمني لدولة إسرائيل، فإن هذا الأمر يحمل مزايا محتملة كبيرة. إن التفكير الاستراتيجي الشامل يمكن أن يزيد من مساحة المناورة المتاحة لإسرائيل من خلال طرح البدائل والاتجاهات السياسية عبر كامل طيف الاعتبارات والخيارات، قبل أن تصبح ظروف الواقع قاسية وتخلق الحاجة إلى التعامل مع الأحداث المتفجرة وإدارة الأزمات في أعقابها.

وعلاوة على ذلك، فإن التسييس الذي يميز عملية صنع القرار في إسرائيل يعزز، بل ويساعد، في تفسير، الافتقار إلى المشاركة في صياغة استراتيجية كبرى. إن الاعتبارات الأيديولوجية، مع التركيز على القضية الفلسطينية، تحد من أي نقاش حقيقي مسبق في مجموعة من السبل الاستراتيجية المحددة التي لا يتم فحصها على الإطلاق، وحتى دعم البدائل الاستراتيجية يركز على الحفاظ على المصالح السياسية أو الأيديولوجية في قضايا أخرى، وخاصة القضية الفلسطينية.

وفي مواجهة هذه الطبقة المفقودة، يقدم [عضوا الكنيست غادي آيزنكوت](#) ويولي إدلشتاين مشروع قانون "استراتيجية الأمن القومي"، الذي يوضح هذا النقص. وفقاً للمقترح، ستتولى هيئة الأمن الوطني، بالتشاور

مع الوزارات الحكومية والهيئات الأمنية الأخرى، صياغة استراتيجية للأمن الوطني تُعتمد من قِبَل الحكومة الجديدة في غضون 150 يوماً من تشكيلها، على أن تُحدَّث سنويًا بعد ذلك. ستتضمن استراتيجية الأمن الوطني تحليلاً لأسس عقيدة الأمن، بما في ذلك أهداف الأمن الوطني؛ والتحديات القائمة على رسم خرائط التهديدات؛ والقدرات اللازمة لتحقيق أهداف الأمن الوطني؛ ودراسة نقاط الضعف وتحديد الأولويات.

وإذا تمت الموافقة على مشروع القانون، فإنه قد يضيق الفجوة القائمة على مستوى استراتيجية الأمن، ولكن كمكمل للاستراتيجية الكبرى، من الضروري ضمان إجراء تقييمات دورية للوضع الاستراتيجي من أجل التوصية بسياسات أمنية محددة من أجل التنفيذ الفعلي لاستراتيجية الأمن الوطني. يربط مشروع قانون أيزنكوت وإدلشتاين عمداً الاستراتيجية الكبرى للحكومة بالتقييم السنوي الذي من المفترض أن يقدمه مجلس الأمن القومي مرة واحدة على الأقل في السنة إلى اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي (مجلس الوزراء السياسي والأمني)، وفقاً لقانون هيئة الأمن القومي لعام 2008. وينص مشروع القانون على أن هذا التقييم السنوي للوضع سوف يشير صراحة إلى استراتيجية الأمن القومي (المادة 2 [6]).

إن الاستراتيجية الكبرى للحكومة والتقييم السنوي للوضع يشكلان قاعدة أساسية لتوجيه الأنشطة الأمنية المستمرة في إسرائيل، ولكن طبقة الاستراتيجية الأمنية تعتمد أيضاً على الحفاظ على عملية صنع القرار المستمرة بشأن قضايا الأمن القومي. في ضوء فجوات المعرفة في المستوى السياسي بشأن قضايا الأمن القومي، قام رئيس الوزراء آنذاك بنيامين نتنياهو في مايو/أيار 2016 بتعيين لجنة برئاسة اللواء (احتياط) يعقوب عميدور، لدراسة سبل تحسين عمل المجلس السياسي والأمني وصياغة توصيات بشأن الموضوع. في مايو/أيار 2017، اعتمد مجلس الوزراء السياسي والأمني **تقرير** لجنة عميدور، الذي أوصى بتخصيص المدخلات لتحسين التعلم والتعميق المطلوب لوزراء الحكومة؛ حول ضرورة اتخاذ القرارات ذات الأهمية الطويلة الأمد في جو من الهدوء؛ وحول كيفية إدارة مجلس الوزراء في حالة الطوارئ أو الحرب. ورغم المقترحات العديدة التي قدمها مجلس الأمن القومي لتغيير آلية عمل مجلس الوزراء في أعقاب التقرير، فمن الصعب أن نخرج بانطباع بأن هناك تحسناً كبيراً في تدريب وزراء مجلس الوزراء أو في عملهم في أوقات الهدوء أو الطوارئ.

وفيما يتعلق بالتصور الأمني الشامل لإسرائيل، فإن المتغير الأكثر أهمية لتحسين الأمن الوطني هو جودة صنع القرار الأمني الاستراتيجي في البلاد . [1] تعتمد طبقة استراتيجية الأمن على عمليات صنع القرار على مستويات مختلفة - الاستراتيجية الكبرى، وتقييمات الوضع السنوية والدورية، وعمل مجلس الوزراء السياسي والأمني، وعقد المشاورات والمناقشات حول القضايا الأمنية الجارية. ومن المفترض أن توفر هذه العمليات مجتمعة اتصالاً ومنصة للمفاهيم التشغيلية للوكالات الأمنية المختلفة. وهذا يتطلب من المستوى السياسي تعميق فهمه للمكونات الاستراتيجية للمفهوم العملياتي لجيش الدفاع الإسرائيلي وأجهزة الأمن الأخرى.

طبقة مفهوم التشغيل

المفهوم العملياتي هو مصطلح شامل لمبادئ تشغيل القوة، ومفهوم القيادة والسيطرة، والاستعداد الروتيني والطارئ، وبناء القوة في جيش الدفاع الإسرائيلي والمؤسسة الدفاعية. ينبغي أن ينبع المفهوم العملياتي لجيش الدفاع الإسرائيلي، باعتباره العامل الأمني الرئيسي، من محورين متوازيين - من مبادئ العقيدة الأمنية والمخرجات الاستراتيجية المحددة فيها، ومن الاستراتيجية الأمنية - وأن يكون الوسيلة المقترحة لتطبيقهما

عملياً. وهذا يتطلب حواراً مفتوحاً بين المستويين العسكري والسياسي، وهو أمر في غاية الأهمية ويجب أن يتم بشكل مستمر ومركّز.

عملياً، لا يُوجّه المستوى السياسي جيش الدفاع الإسرائيلي برؤية استراتيجية بعيدة المدى، ولا يُمارس رقابةً وإشرافاً دقيقين على مفهومه العملياتي، بما في ذلك جوانب الخطط العملية، وخطط بناء القوات متعددة السنوات، والتغييرات التنظيمية المتضمنة فيها. في هذه الحالة، لا يُشكّل المستوى السياسي عمليات التخطيط والعمليات المركزية في جيش الدفاع الإسرائيلي من خلال مستوى الاستراتيجية الأمنية، مما يؤدي عملياً إلى فجوة بين مستويات المفهوم الأمني، مما يُخلّ بالتوازن بينها .

من التعبيرات الملموسة والمحدثة عن عدم الاتساق بين مستويات المفهوم الأمني عمل [لجنة ناجل لدراسة ميزانية نظام الدفاع وبناء القوات](#) ، والتي شكّلت لدراسة المفهوم العملياتي لجيش الدفاع الإسرائيلي وبناء القوات، بما في ذلك كيفية توزيع الميزانية لهذا الغرض، ليس من منظور استراتيجي متماسك، بل من خلال دراسة التهديدات والسيناريوهات المرجعية التي طرحها مسؤولو الأمن، وليس، كما تشهد اللجنة نفسها، في سياق المفهوم الأمني الشامل لإسرائيل - " لم يُعرض المفهوم الأمني الشامل لدولة إسرائيل على اللجنة، وهو بحكم تعريفه مسؤولية المستوى السياسي " (ص 17، التشديد في النص الأصلي). بعبارة أخرى، حتى بعد هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول، لا يُدرك رئيس الوزراء واللجنة التي عيّنها ضرورة الاتساق بين مستويات المفهوم الأمني، وبالتالي لا حاجة للربط بينها. هناك حاجة إلى تعميق وتوجيه من المستوى السياسي في جميع الأمور المتعلقة بالخطط العملية وبناء القوات. معظم أعضاء المستوى السياسي، بمن فيهم وزراء الحكومة إن المجتمع السياسي والأمني غير مطلع على الخطط العملية لجيش الدفاع الإسرائيلي في القطاعات المختلفة، ولا يوجه إعدادها أو يدرس مدى توافقها مع الاستراتيجية الأمنية. ومن ثم فإن القيادة العسكرية تضطر في أغلب الأحوال إلى تحديد الأهداف الاستراتيجية بنفسها، حتى تتمكن من التخطيط للنشاط العسكري في ضوءها . [2] لا يوجد حوار مطلوب، في إطاره تتم الاستعدادات للخطط العملية لجيش الدفاع الإسرائيلي في ضوء التوجيه الاستراتيجي من المستوى السياسي.

إن الإلمام بالخطط العملية فقط في ظل قرب الحاجة إلى تنفيذها لا يسمح للقيادة السياسية بالتأثير على محتواها بسبب الوقت القصير، وبالتالي فهي مضطرة إلى الموافقة عليها - سواء كانت تدعم الأهداف الاستراتيجية المحددة للعملية أو الحرب أم لا. لربط الطبقات ومزامنتها، يتطلب الأمر عملية صنع قرار مختلفة فيما يتعلق بالتعرف على الخطط العملية لجيش الدفاع الإسرائيلي والموافقة عليها. في هذا الإطار، يجب على جيش الدفاع الإسرائيلي عرض الهدف الاستراتيجي لكل خطة على المستوى السياسي في المرحلة الأولى، وسيدرس المستوى السياسي مدى تحقيقها للأهداف الاستراتيجية التي يسعى إلى تحقيقها. بعد الانتهاء من مناقشة هذه المسألة، سيبدأ جيش الدفاع الإسرائيلي بتخطيط أساليب العمل لتحقيق الأهداف والغاية. بعد ذلك، يجب على مجلس الأمن القومي التحقق من توافق التخطيط الفعلي مع الأهداف والغاية، وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى مجلس الوزراء السياسي والأمني. ويجب أن يكون هذا الحوار بين المستويين السياسي والعسكري بشأن الخطط العملية مستمراً ومتواصلاً.

وفي مجال بناء القوة، يتعين على المستوى السياسي أيضاً أن يكون على دراية جيدة بالخطط المتعددة السنوات لجيش الدفاع الإسرائيلي. وفي غياب التوجيه والمعرفة من المستوى السياسي، فقد تظهر له مفاجآت استراتيجية، وحينها سوف يضطر بالضرورة إلى تشكيل سلوك الحرب بطريقة لم يقصدها. على الرغم من أن مجلس الوزراء السياسي والأمني يوافق رسمياً على خطط بناء القوة المتعددة السنوات لجيش الدفاع

الإسرائيلي، فإن هذه الخطط غالباً ما تُعرض للموافقة عليها من دون توجيه استراتيجي مسبق من المستوى السياسي، ومن الصعب التأثير عليها بمجرد تشكيلها بالفعل داخل جيش الدفاع الإسرائيلي.

تجدر الإشارة إلى أن القرارات المتعلقة ببناء قوات جيش الدفاع الإسرائيلي بالغة الأهمية، نظراً لصرامة تداعياتها الشاملة. فإلغاء منصات أو ألوية، مثل المدرعات، له أثر طويل المدى، وإعادة بنائها عملية طويلة، ليس فقط من حيث اقتناء المنصات نفسها، بل أيضاً من حيث التدريب والميزانية ومستويات مخزون الذخيرة والإدارة اللوجستية، وما إلى ذلك.

ومن الأمثلة على التدخل الجزئي لمجلس الوزراء السياسي والأمني في خطط بناء القوة، [تقرير](#) مراقب الدولة الصادر في فبراير/شباط 2023 بشأن قضية بناء القوة في الفرقة المدرعة. وبحسب التقرير، فإنه خلال السنوات الست بين عامي 2016 و2022، لم يتم عرض قضية كفاءة قوات الاحتياط، بما في ذلك قضية قوة المدرعات الاحتياطية، على الحكومة. وهذا على الرغم من أن نطاق قوة الاحتياط سوف يحدده الحكومة، وفقاً لأحكام المادة 3(أ) من قانون الخدمة الاحتياطية، وأن الحكومة سوف تدرس مرة واحدة على الأقل سنوياً، بناء على اقتراح وزير الدفاع، الحاجة إلى تغيير نطاق قوة الاحتياط المطلوبة.

علاوة على ذلك، ورغم أن مجلس الوزراء السياسي والأمني وافق على خطة "جدعون" 2016-2020، قرر رئيس الأركان الجديد آنذاك، أفيغ كوخافي، في يناير/كانون الثاني 2019 إنهاء خطة 2016-2017 في ذلك العام والبدء في خطة جديدة 2016-2020 - "تنوفا". وقد تم ذلك [دون توجيه أو موافقة القيادة السياسية](#)، على الرغم من أنه تضمن تغييرات كبيرة مثل إغلاق ألوية الدبابات.

إن تعبيراً آخر عن التناقض بين طبقات مفهوم الأمن هو الجهد الداخلي الذي يجري داخل جيش الدفاع الإسرائيلي لكتابة ما يسمى باستراتيجية جيش الدفاع الإسرائيلي، والتي من المفترض، من بين أمور أخرى، أن تكون بمثابة منصة للحوار مع المستوى السياسي، في غياب التوجيه العملي والمستمر من جانبها. كما [كتب](#) مائير فينكل (2020)، فإن وثائق استراتيجية جيش الدفاع الإسرائيلي

لقد كُتبت هذه الوثائق لتلبية الاحتياجات الداخلية للجيش، ولذلك كُتبت بلغة عسكرية، مستخدمة عالمًا من المفاهيم بعضها غير واضح للمستوى السياسي والجمهور [...] [وعلو على ذلك، كانت العلاقة بين كبار قادة جيش الدفاع الإسرائيلي والمستوى السياسي في سياق الموافقة على الوثائق محدودة للغاية، ليس بسبب عدم رغبة الجيش في عرضها للمناقشة والموافقة، ولكن بسبب التقليد في إسرائيل المتمثل في غياب وثائق الأمن القومي الرسمية، مما يعبر عن تفضيل علني من المستوى السياسي لعدم الالتزام بوجهة نظر أو أخرى، ولكن الموافقة على ما يقدمه الجيش، حتى لو كان ذلك بشكل عام وفي الماضي [...] يمكن القول إن هذا انفصال متعمد للمستوى السياسي عن المستوى العسكري، على ما يبدو من أجل الحفاظ على حرية عمل المستوى السياسي، على الرغم من وجود من دعوا في المستوى السياسي في السنوات الأخيرة إلى تقليص هذا الانفصال.

عملياً، في ظل غياب التوجيه والرقابة الدقيقة من القيادة السياسية فيما يتعلق بالمفهوم العملي لجيش الدفاع الإسرائيلي والأجهزة الأمنية الأخرى، يُجبرون على تطوير وتطبيق مفاهيم الخاصة. في الوقت نفسه، لم يحرص جيش الدفاع الإسرائيلي نفسه في العقود الأخيرة على ضمان توافق مفهومه العملي مع مبادئ العقيدة الأمنية، مما أضعف قدرته على توفير عناصر الردع والإنذار واتخاذ القرار اللازمة. ويشكل هذا الوضع مجالاً واسعاً للتناقضات عندما يتعلق الأمر بتحديد وتحقيق المخرجات الاستراتيجية المطلوبة من

طبقة العقيدة الأمنية. وفي القسم التالي، سأحاول توضيح تأثير التناقض بين طبقات مفهوم الأمن على تحقيق المخرجات الاستراتيجية المطلوبة وفق نظرية الأمن.

المخرجات الاستراتيجية في مرآة السابع من أكتوبر

وكما ذكرنا، فإن عقيدة الأمن تحدد عددا من المخرجات الاستراتيجية الأساسية للحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي. النتيجة الأولى والرئيسية هي الردع. إن الهدف هو الردع الأساسي المصمم لخلق فترات من الهدوء لأطول فترة ممكنة، من أجل تركيز الجهود الوطنية على تطوير الدولة واقتصادها ومجتمعها (وفقا لمصطلحات بن غوريون - بناء وتأسيس قدرة إسرائيل على الصمود).

إن الردع الأساسي يعتمد على جهد متواصل ومستمر لثني أعداء إسرائيل عن اتخاذ خطوات كبيرة لإلحاق الأذى بها، على الرغم من أن هذا الردع لا يستطيع بالضرورة منع كل عمل عدائي ضد إسرائيل. إن الهدف الرئيسي من الردع هو كبح التحركات العسكرية ضدها إلى مستويات منخفضة من التهديدات وكسب الوقت بين محاولات تنفيذها. إن هذه الخطة أساسية لأنها تهدف إلى التعامل مع التهديدات الخطيرة التي تواجه إسرائيل وإقناع أعداء إسرائيل بأنهم لا يستطيعون تحقيق تدميرها بالوسائل العسكرية، وبالتالي فلا جدوى من المحاولة.

إن الردع الأساسي لإسرائيل يتم اختباره في نهاية المطاف في عقول أعدائها وتصورهم لإسرائيل ككل، وليس فقط من خلال النظر إلى المكونات الموضوعية لقوتها العسكرية. إن بناء الردع الأساسي يعتمد، من بين أمور أخرى، على إدراك أعداء إسرائيل للتركيبة التي تجمع بين قدراتها العسكرية والاستراتيجية، وتصميمهم على استخدامها، وعناصر المرونة والتماسك الداخلي، والدعم الدولي لإسرائيل. ومن هذا المنظر فإن الحفاظ على الردع الأساسي لإسرائيل وتعزيزه ليست من المهام التي يمكن للمستوى السياسي أن يعهد بها حصرياً إلى المستوى العسكري، الذي يتحمل مكونات مركزية من القوة العسكرية لإسرائيل، ولكنه يتحمل أيضاً مسؤولية ثقيلة فيما يتصل بالسياق السياسي والاجتماعي الشامل للردع الأساسي لإسرائيل.

وعلى مستوى الاستراتيجية الأمنية السياسية، فشلت في العام الذي سبق عملية السابع من أكتوبر/تشرين الأول في تعزيز الردع الأساسي لإسرائيل على مستويين على الأقل، وهما في غاية الأهمية في نظر حماس ومحور المقاومة: حالة الوحدة الداخلية في مواجهة تقدم الانقلاب القانوني، وتفاقم الخلافات مع الولايات المتحدة. ويأتي هذا على الرغم من [تحذيرات](#) مصادر استخباراتية وجهات أخرى من أن الردع الأساسي والوضعي لإسرائيل قد تضرر. ولم يدرس المستوى السياسي تأثير المكونات غير العسكرية للردع الأساسي على التوازن العام في نظر العدو.

وبناء على المعلومات الجزئية المرئية المتوفرة لدينا، يبدو أن حماس اعتبرت الضرر الذي لحق بالوحدة الداخلية في إسرائيل عملية تضعف قدرتها على الصمود، وقد تجعل من الصعب ترجمتها إلى القوة الساحقة التي تحتاجها للتعامل مع حرب صعبة في غزة. ومن الممكن، من وجهة نظر حماس، أن يكون تفاقم الخلافات بين إسرائيل والولايات المتحدة قد أضعف الالتزام الأميركي بالدفاع عن إسرائيل. إن هذين العنصرين، اللذين لم يحرص المستوى السياسي على منعهما تجاهلاً لتأثيرهما المحتمل على الردع الأساسي لإسرائيل، ساهما، إلى جانب عمليات أخرى، في تصور حماس لنفاذة الفرصة لمهاجمة إسرائيل في أكتوبر/تشرين الأول 2023. وكما ذكرنا، فإن "الجدار الحديدي" لإسرائيل ليس مسألة مادية فحسب، بل هو أيضاً مسألة وعي.

وفي اختبار الردع التراكمي، لم تؤد العمليات السابقة في غزة إلى تباعد بين استفزازات حماس والجهاد الإسلامي، ولا إلى تقليص شدة النيران التي استخدموها ضد إسرائيل. وتزايدت شدة ومدى إطلاق النار خلال العمليات، لكن إسرائيل التزمت بالنهج القائل بأن الردع الإسرائيلي ضد حماس كان فعالاً. في مايو/أيار 2023، وفي نهاية عملية الردع والسهم، أعلن رئيس الوزراء نتنياهو :

لقد غيرنا معادلة الردع. "لا أشك في ذلك على الإطلاق [...] لا أستطيع أن أقول إننا لن نعود إلى الهجمات أو متى سيحدث ذلك بالضبط، ولكن لا شك أننا عززنا الردع الإسرائيلي [...] هناك بعض السوابق لهذا [...] على سبيل المثال، ما فعلناه لحماس في عملية حارس الأسوار - وجهنا لهم ضربة لم يتلقوها في تاريخهم، ومنذ ذلك الحين لم يطلقوا صاروخاً واحداً على أراضينا [...] لذلك، لم يشاركوا في العملية السابقة أو الحالية.

إن تمسك المستوى السياسي بالنهج القائل بأن الردع الإسرائيلي ضد حماس فعال ينبع من عدد من الدوافع على المستوى الاستراتيجي الكبير. وكانت سياسة الحكومة في السياق الفلسطيني تعتمد على الحفاظ على الفصل بين غزة والضفة الغربية، وبالتالي على إبقاء حماس صاحبة السيادة في غزة كوسيلة لإضعاف السلطة الفلسطينية وأبو مازن. وقد تغلغل هذا النهج الاستراتيجي في المفهوم العملياتي من حيث تجنب انتصار حماس والبحث عن "بدائل للنصر". وفي هذا الإطار، تضمنت توجيهات القيادة السياسية بشأن قضية غزة، من بين أمور أخرى، تأجيل المواجهات؛ الاعتماد على العائق؛ ضربات دورية؛ والحفاظ على حماس كخطاب حكومي فاعل ومنضبط ومنضبط. ورغم التأثير المحدود للردع على حماس، فإن المستوى السياسي يعتمد عليه بشكل مفرط كركيزة أساسية في التعامل مع غزة.

وكان كبار المسؤولين العسكريين متفائلين أيضاً بشأن فعالية الردع ضد غزة ولم يرفعوا راية التحدي بشأن هذه القضية، على الرغم من أن حماس صعّدت من شدة العنف مع كل جولة متتالية من اندلاع العنف المتكرر. وفي هذا السياق، اعتبرت إسرائيل عملية حارس الأسوار في مايو/أيار 2021، والتي تم فيها مهاجمة شبكة أنفاق حماس من الجو، بمثابة عامل مساهمة مهم للغاية في الردع، على الرغم من أن الضرر كان محدوداً في الواقع. ولذلك ادعى رئيس قسم العمليات في حينه، اللواء أهارون حاليفا، أن العملية سوف تؤدي إلى خمس سنوات من الصمت. وحتى بعد عملية أخرى - "الفجر" في أغسطس/آب 2022 ضد الجهاد الإسلامي - ادعى حليوة أنه على الرغم من الحاجة إلى عملية أخرى، إلا أنه متمسك بتصريحه. ويبدو، كما كتب أمير لوبوفيتش ، أن المؤسسة الأمنية العسكرية كانت مقتنعة بصورة إسرائيل كقوة ردع، وفسرت الواقع وفقاً لهذه الصورة.

ومن ناحية أخرى، يبدو أن عملية "حارس الأسوار" أشارت، من وجهة نظر حماس، إلى ضعف إسرائيل وليس قوتها. إن تجنب العمل البري، إلى جانب النتائج السيئة للهجوم الجوي على شبكة الأنفاق، دفع حماس إلى إدراك أن إسرائيل هي التي تردعها الحاجة إلى القتال على الأرض داخل غزة، ونظراً لفشل محاولة ضرب الأنفاق من الجو، فإنها ستكون قادرة على النجاة من هجوم جوي إسرائيلي قوي (هشت، 2024، ص 22). ومن هنا، فمن الممكن أن تتصور أن حماس سوف تكون قادرة على البقاء على قيد الحياة على الرغم من رد إسرائيل على الهجوم المخطط له، والذي من المرجح أن يكون من الجو في المقام الأول.

ومن الواضح أنه في الفترة التي سبقت هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول، لم يتم إجراء أي تقييم لتوازن الردع التراكمي لإسرائيل، سواء الأساسي أو الظرفي، في مواجهة غزة. ويأتي ذلك رغم تحذيرات مسؤولي العمل من حالة الردع والتحذيرات الجزئية بشأن ما يحدث في غزة. ويبدو أنه على مستوى الاستراتيجية الأمنية، ركز المستوى السياسي على تعزيز الانقلاب القانوني، من دون النظر إلى الضرر الذي ألحقه

بصورة الردع الإسرائيلية في نظر أعدائها. ويبدو أيضاً أنه كان يعتقد أنه حتى لو كان هناك تماسك متزايد لمحور المقاومة في حلقة حول إسرائيل، فإن التطبيع مع المملكة العربية السعودية أصبح قاب قوسين أو أدنى، وسوف يغير التوازن الاستراتيجي الإقليمي بشكل جذري لصالح إسرائيل. وعلى المستوى العملي، قللت القيادة العسكرية من تقدير تصميم حماس على تعزيز رؤيتها بتدمير إسرائيل والقدرات العسكرية للمنظمة على تنفيذ خطة جدار أريحا، وتجنب رف العلم الأحمر للقيادة السياسية. ويبدو أن المستويين السياسي والعسكري استندوا في تقييماتهم إلى النتائج الفعلية لجولات العنف في غزة، ولم يبحثوا بعمق النتائج الاستراتيجية الأوسع التي لها تأثير أكبر على الردع الأساسي لإسرائيل.

إن الاعتقاد بأن حماس قد ردت هو ما أدى إلى **الفشل في تقديم تحذير** بشأن هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول. وقد نبغ هذا الفشل من أربعة أسباب رئيسية على الأقل: الأول - التقليل من تأثير المكون الديني الإيماني في نهج حماس بشكل عام، والسنوار بشكل خاص. إن الحرب ضد إسرائيل تشكل في نظر التنظيم حالة دائمة والتزاماً مستمراً، والنصر النهائي مضمون من الله حتى لو لم يتحقق سريعاً بالضرورة، ولذلك كان هناك استعداد كبير لتحمل خسائر كبيرة من أجل تحقيق الرؤية مستقبلاً. [3]

السبب الثاني - الاستخفاف بقدرات العدو. وحتى لو لم تكن إسرائيل تؤمن بقدرة حماس على تنفيذ خطة مثل جدار أريحا، فإن الاستخبارات كان عليها أن تقيم ما يعتقد الجانب الآخر بشأن قدرته على التنفيذ. ومن الواضح الآن أن السنوار كان يعتقد أن "وقت الإرادة" قد حان للتقدم نحو تدمير إسرائيل في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، في ضوء الحشد العسكري الكافي؛ - إمكانية خلق حملة متعددة الأبعاد من خلال تسخير حزب الله وعناصر محور المقاومة والعرب في الضفة الغربية وإسرائيل بطريقة جاهزة للقتال؛ والقدرة على تجاوز العائق ونقل القتال إلى الأراضي الإسرائيلية.

السبب الثالث - فشل التحصيل والذي ينبع من التغيير الذي حدث مع مرور الوقت في تصور جمع المعلومات الاستخباراتية. وفي هذا الإطار، نشأ الاعتماد المفرط على الاستخبارات المبنية على التنصت على المكالمات الهاتفية واختراق أجهزة الكمبيوتر المعادية، على حساب تشغيل العملاء ومراقبة الحالة المزاجية. وقد أدى هذا إلى خلق خلل تراكمي سمح للعدو بإخفاء الجزء الأكبر من استعداداته. وعلى الرغم من التحذيرات التي وردت، فإنها لم تكن ملموسة بما يكفي لكسر مفهوم ردع حماس (هشت، 2024، ص 25-29؛ هازوت، 2024، ص 327-342).

السبب الرابع - إن الاستخبارات لم تأخذ في الاعتبار عاملين استراتيجيين أثرا على تصور السنوار لضرورة تنفيذ الهجوم: النزاع الصعب الذي أضعف المجتمع الإسرائيلي في رأيه؛ والخطاب حول التطبيع بين إسرائيل والسعودية، وتداوياته السلبية على علاقات القوة في المنطقة والقضية الفلسطينية (هشت، 2024، ص 22-23).

ويبدو أنه نتيجة للتركيز في العقود الأخيرة على جمع المعلومات الاستخباراتية لأغراض وتقييم النتائج المادية، فقد ضعفت القدرة على جمع وتقييم المعلومات الاستخباراتية الأساسية والاستخبارات الاستراتيجية، ونشأ مفهوم جمع غير متوازن. وفي ظل هذا الواقع، تمكنت الاستخبارات من تحديد موقع الأهداف العسكرية لحماس في قطاع غزة، ولكنها فشلت في رفع راية كان من الممكن أن تؤدي إلى تحرك إسرائيلي كان من شأنه أن يمنع هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول، أو على الأقل تمكين الاستعدادات العسكرية الأكثر شمولاً ضد الهجوم.

وعلى أية حال، وكما تعلمنا في حرب يوم الغفران، فإن التحذير لا ينبغي أن يكون خط الدفاع الأخير ضد احتمال اندلاع الحرب. ومن ثم فإن نظرية الأمن تتطلب إنتاجاً استراتيجياً للقدرة الدفاعية بالاعتماد على الجيش النظامي، ومن ثم الحسم في ساحة المعركة. وهذا يتطلب، وفقاً للمفهوم الكلاسيكي للحسم في نظرية الأمن، إعداد واستعداد قوات نظامية على الحدود وفي الضفة الغربية، وقوات احتياطية كافية ومدربة. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، ابتعدت إسرائيل عن مفهوم الحسم وقللت من أهمية المناورة البرية الهجومية باعتبارها عنصراً أساسياً في تحقيق الحسم. وعلى هذا النحو، أوصى تقرير لجنة ميريدور (2006)، الذي بحث مفهوم الأمن الإسرائيلي، بالاعتماد على إطلاق نار مضاد دقيق وعمليات برية محدودة لتقليل استنزاف قواتنا مع الأخذ في الاعتبار الاعتبارات السياسية. ويأتي هذا التغيير، بحسب التقرير، بفضل تطور التكنولوجيا في ساحة المعركة. ويبدو أن الافتراض بأن عصر الحروب الكبرى قد انتهى قد تغلغل في المفهوم العملي، وهذا التطور يسمح بتقليص القوة البرية لجيش الدفاع الإسرائيلي ومخزونه من الذخيرة.

وكإجراء تكميلي، أوصى تقرير اللجنة بتطوير وتعزيز مكون دفاعي ودفاعي، لتمكين تنفيذ تدابير هجومية جزئية. وكتكملة لذلك، أوصى التقرير بتطوير بدائل للتحكيم لتمكين آليات الإنهاء التي لا تعتمد على التحكيم، بل تعمل بدلاً من ذلك على خلق أساساً لترتيبات مؤقتة تنتهي الاحتكاك العسكري وتمكن من تحقيق واقع استراتيجي معقول. وفي الممارسة العملية، يبدو أنه على الرغم من أن تقرير لجنة ميريدور لم يتم اعتماده رسمياً من قبل مجلس الوزراء السياسي والأمني، فإن دولة إسرائيل طبقت في الممارسة العملية نموذج البدائل في اتخاذ القرار في الجولات ضد غزة منذ عام 2008. وهذا دون إجراء دراسة استراتيجية لتأثير هذا النموذج على نظرة الجانب الآخر لقوة الردع التراكمية التي تمتلكها إسرائيل واستعدادها للقتال على الأرض.

علاوة على ذلك، على مستوى المفهوم العملي، بينما استثمرت الجيوش الإرهابية المحيطة بإسرائيل، وخاصة حزب الله وحماس، في بناء قواتها ووضع خطط عملياتية هجومية، قلص جيش الدفاع الإسرائيلي حجم وقدرات وجاهزية القوات البرية النظامية والاحتياطية. ولم يُناقش هذا الضرر الذي لحق بحجم القوات البرية وقدرتها على خوض حرب كبرى بعمق مع القيادة السياسية، ويبدو أنه نابع من تفضيل جيش الدفاع الإسرائيلي نفسه. ونظراً للحدود التي تحد من القوة العسكرية الإسرائيلية، لم تكن القوات النظامية كافية للتعامل مع هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول. ويبدو أنه لم يكن هناك أي وعي بما سيحدث في حالة عدم وجود تحذير واختراق الحاجز.

علاوة على ذلك، نتج فشل الدفاع الحدودي مع غزة عن بناء منظومة دفاعية تهدف إلى مواجهة التهديدات الإرهابية، وليس ضد تهديد واسع النطاق، حتى بعد أن بدأ رئيس الأركان كوخافي يشير إلى حزب الله وحماس كجيوش إرهابية. على الرغم من أن الدفاع هو أقوى أشكال القتال، إلا أنه في ظل غياب الوعي بإمكانية فشل الردع والإنذار، استند مفهوم الدفاع لدى القيادة الجنوبية إلى سوء تنظيم المنطقة، ونقص تخصيص قوات الدفاع، وعدم استثمار الموارد في تحصين خط دفاعي يحمي مستوطنات النقب الغربي، وعدم ربط القوات بالقوات الجوية والبحرية - وكل ذلك أدى إلى كارثة (هازوت، ٢٠٢٤، ص ٣٣٢-٣٣٥؛ هيشت، ٢٠٢٤، ص ٣١-٣٢).

التوصيات

الافتراض الأساسي للمقال هو أن المتغير الأكثر أهمية لتحسين الأمن القومي الإسرائيلي هو جودة عمليات صنع القرار الأمني الاستراتيجي. ولذلك ركز المقال على دراسة آثار عدم كفاية الترابط والتماسك بين مختلف طبقات مفهوم الأمن، ومن ثم يوصي ببذل جهد متعمد ومتواصل لتصحيح الثغرات التي ظهرت في

خلق الظروف التي جعلت كارثة السابع من أكتوبر ممكنة. وهذا عندما يتركز الاهتمام على تحسين عمليات صنع القرار على مستوى استراتيجية الأمن وإنشاء حوار مهني ومستمر، بما في ذلك التوجيه والتحكم، مع مستوى المفهوم التشغيلي.

ومن الصواب أن نستمر في تأسيس عقيدة الأمن، في الوقت الراهن، على تحقيق المخرجات الاستراتيجية الأربعة القائمة – الردع، والإنذار، والحسم، والدفاع. وهذا لا يعني أنه ليس من الصحيح أن نبحت جدوى كل من هذه المخرجات في ضوء الواقع الاستراتيجي الأمني الناشئ، أو نبحت عن مخرجات إضافية، ولكن من المستحسن أن يتم ذلك وفقاً للتحقيقات في الحرب واستنتاجات اللجان المختلفة التي ينبغي إنشاؤها للتحقيق في أسباب الحرب وكيفية إدارتها. إن التحول المحتمل لإيران إلى دولة نووية يتطلب أيضاً فحصاً معمقاً لمثانة مفهوم الأمن.

وعلى مستوى استراتيجية الأمن، من الضروري تطوير صيغة لكتابة وإقرار استراتيجية كبرى وتقييم دوري للوضع الاستراتيجي. إن مشروع القانون الذي قدمه أيزنكوت وإدلشتاين، والذي يهدف إلى ترسيخ وتوحيد كتابة وإقرار استراتيجية كبرى وخلق علاقة بينها وبين محتوى تقييم الوضع الاستراتيجي، مهم للغاية في هذا السياق. ويجب تقديم كلا النوعين من الوثائق إلى مجلس الوزراء السياسي والأمني والحصول على موافقته.

في الواقع، لا تُعرض تقييمات الوضع السنوية دائماً على مجلس الوزراء، كما يقتضي قانون مجلس الأمن القومي، ولا تفحص هذه التقييمات مدى امتثال إسرائيل للمخرجات الاستراتيجية التي تقتضيها العقيدة الأمنية. ونظراً لمفهوم الأمن والترابط المطلوب بين مستوياته، يجب أن تتضمن تقييمات الوضع السنوية تقييماً فريداً ومفهوماً لقدرة إسرائيل على توفير المخرجات الاستراتيجية (الردع، والإنذار، والحسم، والدفاع) المحددة في العقيدة الأمنية في سيناريوهات مختلفة.

وكدرس مستفاد من هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول، يقترح أن يتضمن تقييم الوضع السنوي الذي يجريه مجلس الأمن القومي فحصاً لمدى امتثال إسرائيل لمبادئ عقيدة الأمن، بما في ذلك:

- وسوف تقوم هذه الورقة بتقييم توازن الردع الأساسي لإسرائيل ليس فقط من خلال تقييم قوتها في نظر نفسها، بل وسوف تدرس وتقارن أيضاً التقييمات المحددة التي أصدرتها وكالة الاستخبارات، وجهاز الأمن العام (الشين بيت)، والموساد بشأن مسألة كيفية تفسير أعداء إسرائيل لهذا التوازن.
- تعرف على مفهوم جمع المعلومات الاستخبارية. ربما كان من الممكن أن يشير مثل هذا الفحص عشية السابع من أكتوبر/تشرين الأول إلى أن تقليص الاستخبارات البشرية وإغلاق وحدة هاتزوف قد أدى إلى خلق نهج غير متوازن في جمع المعلومات الاستخبارية، والذي اعتمد بشكل مفرط على نوع واحد من الاستخبارات – التنصت على المكالمات الهاتفية والتسلل إلى قواعد البيانات الحاسوبية – مما أدى إلى خلق خلل في عملية جمع المعلومات.
- دراسة قدرة إسرائيل الدفاعية في مواجهة فشل الإنذار في السيناريوهات المختلفة. قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول، لم يكن هناك وعيٌ بمسألة ما سيحدث في حال عدم وجود إنذار، ولذلك لم يتطرق المستوى السياسي إلى مسألة القدرة الدفاعية لجيش الدفاع الإسرائيلي في مختلف المجالات في حال وقوع مفاجأة. ومن المتوقع أن يتضمن تقييم الوضع السنوي لمجلس الأمن القومي دراسةً لهذه المسألة، مع توصياتٍ بشأن المناقشات الجارية حول هذا الموضوع في مجلس الوزراء السياسي والأمني.

- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لتقييم الوضع السنوي أن يدرس قدرة جيش الدفاع الإسرائيلي المقدر على اتخاذ القرارات في سيناريوهات مختلفة، مع دراسة العلاقة بين الإنجازات والتكاليف والوقت.
- وينبغي لتقييم الوضع أن يتناول أيضاً القدرة الدفاعية لإسرائيل في سيناريوهات مختلفة ويوصي بالتحسينات اللازمة.

يجب تغيير وتوسيع نموذج تقييم الحالة السنوي الحالي. مع التركيز على إضافة هذه المكونات الأمنية والعسكرية، إلى جانب الاستمرار في دراسة التوازن الاستراتيجي والبدائل للسياسة الإسرائيلية. سيُشكل هذا التغيير مُدخلًا حيويًا وهامًا في عملية صنع القرار الشاملة في المجال الأمني، وسيُتيح توجيه الأنشطة الأمنية في الاتجاهات المطلوبة، مع خلق تناغم حقيقي مع جيش الدفاع الإسرائيلي والأجهزة الأمنية الأخرى. وسيطلب هذا التغيير تعزيز التعاون بين مجلس الأمن القومي والأجهزة الأمنية، مع التركيز على جيش الدفاع الإسرائيلي.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تحسين أداء مجلس الوزراء السياسي والأمني ومشاركته المباشرة في إدارة طبقة الاستراتيجية الأمنية، فضلاً عن السيطرة على طبقة المفهوم التشغيلي. لقد حان الوقت لإضفاء طابع قانوني على تشكيلة وصلاحيات مجلس الوزراء السياسي والأمني، بما في ذلك واجبه في مراجعة وإقرار استراتيجية الأمن والتقييمات الدورية للوضع، وإجراء مناقشات منتظمة ومراقبة قضايا بناء قوة جيش الدفاع الإسرائيلي، والخطط العملية، ومفهوم جمع المعلومات الاستخباراتية، وما شابه ذلك.

لمجلس الأمن القومي دورٌ محوريٌّ في تحسين عمليات صنع القرار من منظور المفهوم الأمني، سواءً من خلال دوره كمركزٍ لمناقشات مجلس الوزراء الأمني السياسي، أو كجهةٍ يُفترض بها متابعة تنفيذ قراراته، وصياغة استراتيجية شاملةٍ وتقييماتٍ دوريةٍ للوضع، والتعامل مع المفهوم الأمني، وتعميق معرفة وزراء الحكومة بالقضايا السياسية والأمنية. وفي هذا الإطار، يُمكن لمجلس الأمن القومي، بل ينبغي عليه، أن يلعب دورًا محوريًا في تعزيز التكامل بين مستوى الاستراتيجية الأمنية ومستوى المفهوم العملي.

يجب على المستوى العسكري أن يطالب بتلقي التعليمات وتحديد الأهداف الاستراتيجية من المستوى السياسي، وعدم الاستمرار في ممارسة تحديدها لنفسه في غيابه لغرض التخطيط لبناء القوة وتشغيلها. ويجب عليه أن يطالب بشدة بوجود هذا الحوار. علاوةً على ذلك، يُطلب من المستوى العسكري التعاون مع مجلس الأمن القومي لتقديم تقييم شامل ومتكامل للوضع إلى المستوى السياسي. وفي الوقت نفسه، يجب عليه، بغض النظر عن سلوك المستوى السياسي، ضمان ارتباط فعال بالمرجات الاستراتيجية المطلوبة منه من خلال عقيدة الأمن، والتقييم المستمر للالتزامه بها.

مصادر

هيشت، أ. (2024)، مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي: رؤى من حرب السيف الحديدي . دراسات في أمن الشرق الأوسط رقم 208، مركز بيغن-السادات للدراسات الاستراتيجية، جامعة بار إيلان. <https://tinyurl.com/5n72z3jz>

هازوت، ج. (2024). الجيش المتطور وجيش الفرسان: كيف تخلت إسرائيل عن الجيش البري؟ الأنظمة والأوضاع.

[1] **قدم** مستشار الأمن القومي للولايات المتحدة جيك سوليفان ادعاءً مماثلاً في مقال في مجلة الشؤون الخارجية (نوفمبر/ديسمبر 2023) يحلل مصادر القوة الأمريكية (التأكيد مني):

لا شيء حتمي في السياسة العالمية. العناصر الأساسية للقوة الوطنية، كالديموغرافيا والجغرافيا والموارد الطبيعية، مهمة، لكن التاريخ يُظهر أنها لا تكفي لتحديد الدول التي ستشكل المستقبل. القرارات الاستراتيجية التي تتخذها الدول هي الأهم - كيف تُنظّم نفسها داخلياً، وما تستثمر فيه، ومن تختار التحالف معه ومن يرغب في التحالف معها، وأي الحروب تخوضها، وأيها تردعها، وأيها تتجنبها .

[2] في هذا السياق، يبدو أن الواقع الذي **أشار إليه** مراقب الدولة في تقريره عن عملية الجرف الصامد لم يتغير: "عُرِضت الخطط العملية لقطاع غزة على وزراء الحكومة قبل أن تُحدد الحكومة الأهداف الاستراتيجية لقطاع غزة. ونتيجةً لذلك، اضطرت القيادة العسكرية إلى تحديد الأهداف الاستراتيجية بنفسها، من أجل التخطيط للنشاط العسكري في ضوءها".

[3] ينعكس هذا الرأي في الربط الذي أقامه السنوار بين الهجوم الذي قرر القيام به وسورة 17 من القرآن الكريم (سورة الحسنى)، التي تصف معركة من ثلاث مراحل بين المسلمين والإسرائيليين - المسلمون يهاجمون الإسرائيليين (الوعد الأول)؛ وبعد ذلك استأنف الإسرائيليون الحرب؛ وأخيراً هزيمة بني إسرائيل على يد المسلمين ووصولهم إلى الأماكن المقدسة (الوعد الثاني). وعلى أقل تقدير، كان ينبغي للمكون الديني-الإيماني أن يؤثر على تقييم ردع حماس - ليس على أساس درجة الضرر الجسدي الذي لحق بها في كل جولة، بل على أساس تحليل تكميلي للمكونات غير الملموسة والمعرفية لميزان الردع ضد الكيان الديني.